محاضرات مادة: نظرية العلاقات الدولية

السنة الثانية ليسانس – علوم سياسية

الأستاذ: *عبد الغاني دندان*

المحور الثاني: المحاضرة: 4

المنظار الليبرالي في العلاقات الدولية

إن النظرية الدولية كانت ولا زالت تعود في جذورها إلى القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب وشروط السلام والأمن. وعلى الرغم من اختلاف مخططات كل من غروشيوس وهوبز وروسو وكانط إلا أنهم جميعا اشتركوا في هذا التركيز الجوهري. كما أنه وإبان القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية رفض معظم المفكرين الدوليين تشاؤمية هوبز وروسو وتبنوا الموقف الفكري لبنثام والعديد من مفكري القرن التاسع عشر الليبراليين الذين قاربوا أو فهموا الحروب على أنها نتاج الحكومات المستبدة والمعاهدات والديبلوماسية السرية والنخب. وأن الطريق إلى السلام يمر عبر علاقات الشعوب مع بعضها البعض مع التجارة الحرة وانتشار الديمقراطية والرأي العام المستنير والمؤسسات الدولية.

1. المسلمات الرئيسية للنظرية الليبرالية:

بداية، يجب التنويه إلى أن الليبرالية ليست نظرية واحدة وأننا لسنا بصدد كل نظري موحد ومتماسك؛ فقد تعددت نسخها وصورها النظرية كما تنوعت أطرها الفكرية. فالليبراليون عادة ما يقدمون إجابات مختلفة عما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية وهي ظاهرة الحرب. ويتبنى التصور الليبرالي ابيستيمولوجيا وضعية مصنفا بذلك ضمن الاتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية. أما على المستوى المنهجي فهناك من تأثر بالطبيعة اللاوحدوية للدولة مركزا على الفرد كوحدة تحليل، في حين تأثر البعض الآخر بدرجة أقل بهذه المسائل واهتم بعناصر التفاؤلية الليبرالية حول التغير السلمي والانسجام المرجو في النظام الدولي. وهذا ما يدل على أن الليبراليين اهتموا بالتنظير عبر مستويات التحليل.

وعليه فقد كان الأمن الليبرالي نتاج مدارس مختلفة؛ فمثلا ميَّز "أندرو مورافشيك" *Andrew Moravcsik* بين ثلاث صور مختلفة لليبرالية: الجمهورية والتجارية والمثالية، كما ميز "ميكائيل دويل" *Michael Doyle* المذهب الليبرالي الدولي عن الليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية ، في حين حدَّد الأستاذ "ارنست أوتو زمبيل" *Ernest Otto-Czempiel* نوعين أساسين للفكر الليبرالي وهما: الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية. ويبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المسماة "ليبرالية" هو إرادة تطبيق "المبادىء" المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية. هذه المبادىء الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يحيون داخل الدول الليبرالية، ومن هذه المبادىء: الحرية، الديمقراطية النيابية، أسبقية القانون، الملكية الخاصة، التنافس الاقتصادي الحر، التسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات. على أن رفع هذه المبادىء إلى المستوى الدولي كفيل بحل عدد كبير من المشاكل وخاصة الحرب.

وعلى اعتبار الليبرالية تقليدا في السياسة الدولية، فهي تتميز في نظرتها للسياسة العالمية باعتمادها مأمورية أكثر اتساعا من حيث وحدات ومستويات التحليل. فالمنظار الليبرالي ينطلق في تصوره للسياسة العالمية بناء على أربعة افتراضات أساسية:

- **يمثل الفاعلون من غير الدول Non State Actor وحدات مهمة في السياسة العالمية**؛ فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل هناك فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ممن قد يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. فقد أكد "روبرت كيوهان" *Robert o. keohane* و"جوزيف ناي" *Joseph S. Nye* على أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية. كما قللوا من أهمية الدولة في تنظيم العلاقات الدولية حيث ظهرت قوى وجهات أخرى ليست دولية تسهم في تنظيم تلك العلاقات. بالإضافة إلى ذلك فقد أكدا على وجود قوى ومؤسسات عبر قومية تسهم في صياغة العلاقات الدولية بشكل متواز مع الدول من خلال عملية " الإعتماد المتبادل المعقد"

> **"فعملية الاعتماد المتبادل المعقد تتم عبر قنوات متعددة بين المجتمعات يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب ما يراه الفكر الواقعي التقليدي. كما أنه في ظل هذا الاعتماد المتبادل المعقد تكون القضايا الدولية هراركية الشكل(تراتبية)، أي أن كل قضية قد تبرز**

أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى، على عكس افتراض الواقعية في سيادة الأمن دائما ضمن أهم القضايا التي تسود في علاقات الدول، بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان. وبتعبير آخر فإن عملية الاعتماد المتبادل المعقد يفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية، إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا نلك العلاقات."

- **كما أن الدولة ليست فاعلا وحدويا Nonunitary Actor**، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة. فالفواعل المهمة في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تنتظم في محاولة لترقية مصالحها الذاتية. وعليه فالدولة لا تخرج عن كونها مؤسسة تمثل الاختلافات والتنافسات فيما بين القوى الاجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني، والتي تترجم على أنها سياسة الدولة *state policy*.فالدولة في التصور الليبرالي للسياسة الداخلية ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الاجتماعية. من هذا المنطلق يعد اعتبارها كفاعل وحدوي اختزالا لتعددية الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهلا للتفاعلات الحاصلة بينهم بل وكذلك للأفكار والقيم والمنظمات الدولية وعبر الوطنية والرأي العام...إلخ.
- **يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا**. فالنظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بان صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية يسيطران على صناعة القرار، وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.
- **مأمورية السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع**؛ فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية تبقى هي الأخرى على درجة بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية تحول الحقل الاقتصادي، تطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع ميادين الأمن...إلخ. وعليه فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو-اقتصادية الداخلية يجب أن تحضى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

2. صور الليبرالية:

لقد حاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح والتركيز على أطر التعاون الدولي مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها. ولذا فهي تحاول الإجابة على التساؤلات التالية: كيف ولماذا تتعاون الدول؟ كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية وغير الدولية منها؟

- **الدّولية الليبرالية:**

تتلخص الدولية الليبرالية أساسا في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية بطريقة إصلاحية لا ثورية لتتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي يزعم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية تنعم بها كالولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت مهمة تعزيز الدولية الليبرالية بطريقة أو بأخرى في القرن العشرين. وقد ظهرت الدولية الليبرالية كمنظار أكثر انسجاما إبان عصر التنوير واكتسبت بيانها المنظم للإصلاح الدولي مع النقاط الأربع عشر للرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" *Woodrow Wilson*

لقد كان إيمانويل كانط بلا شك أهم مفكري عصر التنوير الذي تناول مشكلة إصلاح فوضى النظام الدولي مع الحاجة إلى إحلال السلام الدائم. فوفقا لكانط

> **"كانت الحرب مصدر الفساد الأخلاقي والشر. ودل تكرار الحرب على أن دولا عدوانية تهدد باستمرار حقوق الأفراد وحرياتهم. بالإضافة إلى أنه لا يمكن للدول تحسين دساتيرهم فيما يساورهم القلق حيال إمكانية غزوهم من دول أخرى[...]وتقع مسؤولية السعي إلى إلغاء الحرب على كاهل الأفراد والدول جميعا من خلال الانخراط في هدف تدرجي باتجاه السلام الدائم."**

وقد قاده النفور من همجية العلاقات الدولية أو ما وصفه بـ"حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون" إلى وضع مقالته الأكثر شهرة "السلام الدائم: مخطط فلسفي"(1796) والتي تضمنت بذور أفكار المذهب الليبرالي الدولي الأساسية، كما رمت إلى تحديد شروط سلام دائم من خلال عرضه كيف يمكن للدول أن تصبح جزءا من مجتمع

كوسموبوليتي شامل من دون إقامة حكومة عالمية واحدة و التي برأيه قد تصبح دكتاتورية وتعمل على اضطهاد التعدد في التصورات الدينية واللغوية والوطنية للحق السياسي.

> **"ولذا، فقد كان دوما يبحث عن التمييز بين 'فدرالية للدول الحرة' وأي تصور لـ'دولة عالمية' على النحو الذي كان يدعو إليه فقهاء القانون الدولي البارزين في عصره مثل: قروشيوس و بافندروف و فاتل[...]لأن أي حكومة عالمية ستؤول إلى استبداد بلا روح بعد اندثار بذور الخير...وفي النهاية فإن الأمر كله سيؤول إلى فوضى".**

وبحسب كانط، فإن تحقيق السلام الدائم يحتاج إلى تحويل الوعي الفردي، وإلى الدستورية الجمهورية، كما يستلزم عقدا فيدراليا بين الدول لإلغاء الحرب. هذه الأخيرة التي ستنبثق عن الإملاءات الأخلاقية للحكم الجمهوري ولكنها ليست بأي حال فدرالية قوية، فطالما كل دولة تولي الأهمية الأولى لسيادتها، فإنها لن ترضى بالفدرالية بمعناها الحديث، بل ستعمل فقط على حماية وتأمين حرية كل دولة لذاتها. وعليه فإن فدرالية كانط تعتبر معاهدة شاملة وليست نسقا دوليا.

وقد ارتبطت الدولية الليبرالية بثلاثة اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على الصعيد الدولي ممثلة في كل من الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل من حوافز اللجوء إلى استخدام العنف، كما أنه سيرفع من تكلفة استخدام القوة. وعادة ما ينظر إلى التجارة الحرة على أنها السبيل إلى توحيد الشعوب وحتى من تخفيف ولائهم السياسي للدولة-الأمة. بالإضافة إلى الليبرالية الجمهورية المساندة لانتشار الديمقراطية بين الدول ما يعني أنه سيكون من الصعب على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها. أما الاتجاه الثالث فيعزى إلى ما يدعى بالليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية والذي يعتقد ويثق في إمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها تخفيف حدَّة المعضلة الأمنية بين الدول.

لكنه ومع بداية القرن الحادي والعشرين، واجهت الدولية الليبرالية عدة تحديات؛ فليس من الضروري أن تتعاضد أنواع الدولية الليبرالية الثلاث، بل هي غالبا ما تتناقض. فكيف يمكن للدول في عصر العولمة مثلا أن تقدم

كشف حساب لمواطنيها في الوقت الذي يتعين عليها تكييف سياسات اقتصادها الكلي مع القيود التي تفرضها الرأسمالية العالمية؟ كما أنه ليس بالضرورة أن تعزز الليبرالية التجارية الليبرالية الجمهورية، فقد عملت العديد من البلدان إلى اعتناق الرأسمالية دون الديمقراطية كالصين مثلا.

- **المذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي:**

يرى عدد من الباحثين أن المذهب المثالي قد سيطر على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وغالبا ما يطلق عليها وصف الطوباوية لأنها تضع المبادئ الأخلاقية قبل الاعتبارات العملية أو التدبيرية.

إن الدافع الأبرز الذي كان وراء ظهور النزعة المثالية هو الرغبة في منع حدوث الحروب. ونتيجة ازدياد الشعور الشعبي بأن الحرب قد طالت حياة الجميع، وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد، عني التيار المثالي في الحقل الأكاديمي بدراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات، وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي. وتقوم النزعة المثالية على فكرة خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام ودور القانون الدولي في ضمان وصيانة الأمن والسلام العالمي.

ينطلق المثاليون من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد إن كان في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي. كما يرون أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة المجتمع. وينطلقون من مسلمة انسجام المصالح *(Harmony of Interests)* على اعتبار وجود توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة. فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته. وعليه فقد شكلت المثالية مقترب أخلاقي-قانوني ركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات منطلقة من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية. بالإضافة إلى اعتقادهم بأن السلام والعدالة ليسا حالتين طبيعيتين، بل هما نتاج جهود مدبرة سلفا. من هذا المنطلق فإن المثاليين الجدد أمثال: "ريتشارد فولك*Richard Falk*"، "دانييل أرشيبوجي*Danielle Archibugi*"، "نوربرتو بوبيو*Norberto Bobbio*"، "ديفيد هيلد" *David Held* يرون ضرورة إصلاح النظام الدولي: فالمؤسسات الدولية كما الدول بحاجة إلى أن تصبح أكثر ديمقراطية.

وفي إطار دراسة العلاقات الدولية، لم تركز المثالية الأولى على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية. فالقضية السياسية والأخلاقية الأساسية التي اعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل. في حين يدعوا أنصار المذهب المثالي الجديد إلى تبني مقترحات "هيلد"*Held* حول "النموذج العالمي للديمقراطية" بدلا من نموذجي وستفاليا والأمم المتحدة والذي يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

- إيجاد برلمانات إقليمية وتوسعة سلطة الهيئات الإقليمية القائمة حاليا كالإتحاد الأوروبي؛
- غرس اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الإنسان؛
- إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان عالمي ديمقراطي خاضع للمساءلة.

لقد واجهت المثالية العديد من الانتقادات لا سيما من أصحاب الرؤى الواقعية. فقد اعتبر "ادوارد هات كار" *E. H. Carr*أن المغالطة المركزية للمذهب المثالي تمثلت في

> **" ميله إلى الانغماس في الأماني الخيالية على حساب التحليل التجريبي (empirical) الصارم، إلى حد أنه يعرف بـ 'الميل إلى تجاهل ما كان وما هو كائن في تصوره لما يجب أن يكون'. فالتشديد المفرط على المبادئ المجردة بدلاً من الحقائق الواقعية أدى، برأي كار، إلى عدم القدرة، لا سيما في العالم الانجلو – أمريكي، على فهم الأحداث الدولية والسيطرة عليها، على حد سواء، خلال فترة ما بين الحربين. وقد فشل مُنَظِّرون مثل آرنولد توينبي (Arnold Toynbee) ونورمان اينجل (Norman Angell) والفرد زيمرن (Alfred Zimmern) وممارسون مثل وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، في إدراك أن الأسباب الرئيسية لتصرف الدولة وسلوكها يدور حول اعتبارات القوة والمصلحة القومية بدلاً من الأخلاق والنزعة العالمية."**

وعليه كان لزاما على السياسات التي تقوم على أساس مثل تلك الأفكار الخاطئة أن تؤول إلى الفشل،

> **" لأن هذه المبادئ التي يفترض أنها مطلقة وعامة ليست مبادئ على الإطلاق، بل هي الانعكاسات اللاشعورية للسياسة القومية والتي تقوم على أساس تفسير معين للمصلحة القومية في وقت معين."**

لقد كان "مبدأ القياس المحلي"-الذي يمكن استناداً إليه إعادة خلق الظروف التي أوجدت النظام ضمن الدولة على الصعيد الدولي-افتراضاً مركزياً للمقاربة المثالية. فكما هو الحال في المجتمع المحلي، لا بد من خضوع المجتمع الدولي لنظام حكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية بهدف معالجة النزاعات، كما يحتاج إلى قوة دولية لفرض السلام في حال تعثر المفاوضات. وهذا أدى مباشرة إلى الدعوة إلى الأمن الجماعي وإلى إيجاد عصبة أمم من شأنها أن تحل إلى الأبد معضلة الأمن المقترنة بفوضى دولية غير مهيكلة.

ويتمثل مفهوم الأمن الجماعي وفقا لـ "قولدشتين" في

"تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر."

بمعنى أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاضد مع بعضها وتنسق الجهود فيما بينها استجابة لأي خطر قد تمثله أي دولة في النسق الدولي. وهي ذات الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي ويلسون في نقاطه الأربع عشر في تصوره لعالم آمن. وتكريسا لأطروحة المدرسة المثالية جاءت ترتيبات الأمن الجماعي لعصبة الأمم التي قامت فلسفتها على ردع الدول المعتدية.

ويؤدي الأمن الجماعي – نظريا – أربعة وظائف؛

- الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة، ولا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها؛
- يتم إشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي؛
- تنظيم رد عسكري؛
- لا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها.

وتنجذب الدول إلى فكرة الأمن الجماعي على اعتبار أنها تعد الدول جميعها بالأمن قويها وضعيفها. فمن حيث المبدأ، تملك الدول كلها دافعا للانضمام إلى هذا النظام بما أنها كلها عرضة لتهديد الحرب. كما تركز فكرة الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريا هي الاعتداء بالصورة النمطية المعروفة له كالاعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي.